

هل ينوي آل سعود الإفراج عن معتقلين لديهم؟



التغيير

كشف رئيس لجنة متابعة قضية المعتقلين الأردنيين في السعودية خضر المشايخ، الجمعة، أن بعض المعتقلين الأردنيين والفلسطينيين لدى سلطات آل سعود تلقوا خبرا، بنية المملكة الإفراج عنهم وترحيلهم من الأراضي السعودية.

وأوضح المشايخ في تصريحات صحفية أن سلطات آل سعود أفرجت الخميس عن المهندس الفلسطيني عبد الله عوض عودة والمعتقل منذ آب/ أغسطس الماضي، منوها إلى أن "عودة لا زال موجودا داخل الأراضي السعودية ضمن كفالة شركته التي كان يعمل بها قبل الاعتقال".

وتابع المشايخ: "لا معلومات لدينا حول تفاصيل وظروف اعتقاله التي مر بها".

وعند سؤاله عن موعد الإفراج عن هؤلاء المعتقلين الموعودين بالإفراج، أجاب المشايخ: "لا يوجد موعد

محدد، والأمر متعلق بالإجراءات الرسمية".

وعقَّب على حادثة الإفراج عن عودة والتي تعد الأولى من نوعها منذ عشرة شهور حينما بدأت حملة الاعتقالات بحق أردنيين وفلسطينيين، قائلا: "نعتقد أن الإفراج خطوة إيجابية باتجاه إغلاق الملف".

وأكد المشايخ أن "سلطات آل سعود وطيلة فترة اعتقال هؤلاء المواطنين لم تقدم لهم تهما، ولم يُحولوا إلى محاكم، ولم يعرضوا على محامين، وهذا ما يؤكد سلامتهم وبراءتهم من أي تهمة قد تطالهم لخلو ملفهم خلال عملهم في السعودية لعقود من أي تهمة سياسية أو جنائية".

وأشار إلى أن الإفراج عن عودة جاء "بعد سلسلة تصعيد وحركات دبلوماسية قام بها ذوو المعتقلين، حيث اتجهت الجهود في البداية بعيدا عن الإعلام، باتجاه الجهات المسؤولة ولقاءات مع نائب سفير آل سعود في عمان ووزير الخارجية الأردني ونواب أردنيين، وتم التواصل مع جهات قانونية وجهات حقوقية إلا أن ذلك لم يسفر عن أي انفراجة في الملف".

وأردف قائلا: "قبل شهرين اتجهت الجهود نحو التصعيد الإعلامي والميداني، حيث تم تنفيذ اعتصام أمام وزارة الخارجية الأردنية ومجلس النواب الأردني، ورئاسة الوزراء، وقريبا سيكون أمام سفارة آل سعود في عمان من أجل إنهاء هذا الملف".